



ISSN: 2957-3874 (Print)

Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences (JFHS)

<https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/95>

مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية تصدرها جامعة الفارابي



موقف المملكة العربية السعودية من الحظر النفطي عام ١٩٧٣

د. م. مها فواز كاظم

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / جامعة الفلوجة / كلية التكنولوجيا المعلومات .

Saudi Arabia position on oil embargo in 1973

المخلص :

شهد عام ١٩٧٣ أحد أهم الأحداث السياسية والاقتصادية في التاريخ ، يتمثل بقرار الدول العربية ومن ضمنها المملكة العربية السعودية ، بفرض الحظر الدائمة الدول الداعمة لإسرائيل أثناء حرب تشرين أكتوبر بين العرب وإسرائيل ، وكان للمملكة العربية السعودية دوراً محورياً في هذا القرار الذي شكل نقطة تحول في العلاقات الدولية ، وفي استخدام النفط كسلاح سياسي للضغط ، بذلك شكل الحظر النفطي حدثاً محورياً ، خصوصاً لما يمثله نفط المنطقة من أهمية إستراتيجية وحيوية مهمة لاقتصاد العالم ، وللمملكة العربية السعودية في استخدام النفط كسلاح لحل النزاع الشرق الأوسط .

The year 1973 witnessed one of most important political and economic events represented by the decision of the Arab countries , including the decision of the Arab countries , including the Kingdom of Saudi Arabia , to impose an oil embargo on the countries supporting Israel during the October War between the Arabs and Israel , the Kingdom of Saudi Arabia played a pivotal role in this decision , which constituted a political event , especially given the strategic importance and vital importance and vital importance of the region oil to the world economy , The Kingdom of Saudi Arabia played a major role in using in oil as a weapon to resolve the conflict in the Middle East.

المقدمة :

يعتبر عام ١٩٧٣ من الأعوام المهمة ، حيث شهد بداية سبعينات القرن العشرين تغيرات جذرية في سياسات الدول المنتجة للنفط ، في منطقة الشرق الأوسط في عام ١٩٧٣ ، مع اندلاع الحرب بين مصر من جهة ، وإسرائيل من جهة اخرى ، شرعت الدول العربية المصدرة للنفط في استخدام النفط كأداة ضغط سياسي واقتصادي باتجاه الدول الغربية الداعمة لإسرائيل ومن ضمنها الولايات المتحدة الأمريكية ، بهذا لعبت المملكة العربية السعودية دوراً محورياً بصفحتها أكبر مصدر عربي مصدر للنفط ، وأيضاً في منظمة الدول العربية المصدرة للبتترول ، وفي عام ١٩٧٣ اتخذت المملكة العربية السعودية في قرار تمثل بالحظر النفطي على الدول الداعمة لإسرائيل ، لم يكن هذا القرار مجرد خطوة اقتصادية بل كان اعق من ذلك تمثل بموقف انساني وسياسي عميق ، وشكل هذا الحظر النفطي نقطة تحول في العلاقات الدولية ، ومثلت حرب تشرين عام ١٩٧٣ نقطة تحول في تاريخ النفوذ العربي على الأسواق العالمية ، بحظر نفطي على الدول الداعمة لإسرائيل ، وقد حمل الحظر النفطي العربي - السعودي أبعاداً اقتصادية وسياسية عميقة ، مما أدى الى ارتفاع اسعار النفط بشكل كبير ، وبذلك يمثل هذا الموضوع محطة مهمة لفهم كيفية توظيف الملكة لمكانتها النفطية ضمن إطار الصراع السياسي والدبلوماسي الذي شهدته المنطقة خلال تلك المرحلة الحرجة من التاريخ الحديث ، حيث اقتضت طبيعة الموضوع تقسيم البحث إلى مقدمة وثلاث محاور وخاتمة ، تضمنت في ثناياها معلومات تاريخية مهمة جداً عن تلك الفترة التي تمثلت موقف المملكة العربية السعودية من الحظر النفطي عام ١٩٧٣ ، وما أسفر عنها بدايات حرب تشرين عام ١٩٧٣ ، الحظر النفطي واثره على السياسة الأمريكية ، اثر الحظر النفطي على العلاقات السعودية الأمريكية .

اعتمدت على مصادر كثيرة ومتنوعة ومنها الوثائق غير منشورة والكتب العربية والمعرية والمجلات وغيرها والتي أسهمت في تدعيم وإغناء البحث بالمعلومات الغنية والتي يمكن الاطلاع عليها كاملة من خلال مراجعة قائمة المصادر والمراجع في نهاية البحث .
أولاً : حرب تشرين الأول بدايات حرب تشرين عام ١٩٧٣ .

كانت حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ نقطة تحول كبرى في مسار العلاقات العربية - الأمريكية ، ولا سيما بالنسبة للمملكة العربية السعودية التي أدركت ضرورة تبني موقف ساسي مؤثر إلى جانب الدول العربية المحاربة ، وفي مقدمتها مر وسوريا ، ورغم ان سياسة المملكة العربية السعودية بعد عام ١٩٦٧ اتسمت بالحدز ومحاولة التوازن في علاقاتها الدولية ، فإن تطورات فرضت على القيادة السعودية على ان تكون اكثر حزمًا وانخراطاً في الصراع (١) .

وبسبب الدعم الأمريكي الكبير لإسرائيل خلال الحرب ، اتجهت الحكومة السعودية لاتخاذ مواقف أشد صرامة في مواجهة التحيز الغربي ، فقد رأى القادة السعودية أن الدفاع عن الأراضي العربية المحتلة واجب قومي وسياسي ، الأمر الذي جعل المملكة العربية السعودية تدرس خيارات الضغط المتاحة لديها لإجبار الولايات المتحدة الأمريكية بالتنازل عن دعمها لإسرائيل ، ومن وسائل الضغط ومن أهمها ورقة النفط التي تمثل مصدر قوة فعال في تلك المرحلة (٢) .

إضافة إلى ذلك ، كانت المملكة العربية السعودية تعمل على الحفاظ على علاقاتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية ، غير ان الاستمرار في تلك العلاقات لم يكن التخلي عن موقف العربي في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي ، لذلك سعت الدبلوماسية السعودية إلى تحقيق التوازن دقيق بين دعم مصر وسوريا عسكرياً وسياسياً (٣) .

من محاولة دعم الى قطيعة كاملة مع الولايات المتحدة الأمريكية التي تعد الشريك الاقتصادي الأكبر للمملكة مع اتساع دائرة الصراع واشتداد العمليات العسكرية ، بدأت ملامح التحول في الموقف السعودي تجاه الولايات المتحدة تظهر بوضوح ، فقد تزايدت الضغوط العربية على المملكة العربية السعودية لاتخاذ خطوات عملية تساهم في تغيير توجهات واشنطن المؤيدة لإسرائيل وهنا برز النفط كسلاح اقتصادي قادر على فرض تأثير مباشر في القرارات الغربية وفي الاسواق العالمية ، مما زادت من استعداداتها التام على زيادة وارداتها من النفط السعودي بذلك تم توقيع الاتفاق التام بين الدولتين (٤) .

وبناءً على ذلك ، بدأت القيادة السعودية بدراسة إمكانية تقليص إمدادات النفط للدول الغربية بهدف دفعها لإعادة النظر في موقفها من الصراع ، وفي هذا السياق ازدادت اللقاءات والتفاهات بين القيادات السعودية والمصرية لتوحيد الرؤية السياسية ، خصوصاً أن المملكة كانت ترى أن أي انتصار عربي في الحرب يجب أن يستثمر سياسياً لتحقيق انسحابات إسرائيلية من الأراضي المحتلة (٥) .

لقد أسهم هذا التوجه في إحداث تطور نوعي في الدبلوماسية السعودية التي انتقلت من مرحلة التعبير السياسي إلى مرحلة الفعل المؤثر في القرار الدولي ، وأصبحت المملكة آنذاك لاعباً أساسياً في توازنات القوى في الشرق الأوسط ، مستندة إلى قدراتها النفطية ودورها القيادي في العالم العربي والإسلامي (٦) .

وفي بداية عام ١٩٧٣ وبسبب الموقف الأمريكي المساند للكيان الصهيوني بذلك أيقنت المملكة العربية السعودية لا يمكن التفاهم بين الطرفين فيما يتعلق بالنفط وخصوصاً بعد ان اعلنت المملكة العربية السعودية موقفاً صريحاً في مساندة القضية العربية ، فقد أدى استمرار دعم الولايات المتحدة الأمريكية إلى خيبة أمل كبيرة لدى الملك فيصل ، بذلك أيقنت الملك فيصل بن عبد العزيز باستخدام كسلاح كقوي في ردع الدول المساندة لإسرائيل ومن ضمنها الولايات المتحدة الأمريكية (٧)

شهد العالم في تشرين الاول / أكتوبر عام ١٩٧٣ واحدة من أهم المحطات في تاريخ الصراع العربي - الإسرائيلي ، حيث خاضت مصر وسوريا حرباً واسعة لاستعادة أراضيها التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧ ، ومع الأيام الأولى للحرب ، بدأت تتضح ملامح موقف دولي منحاز لإسرائيل وبخاصة من الولايات المتحدة التي سارعت إلى تقديم دعم سياسي وعسكري واسع لها (٨) .

هذا الانحياز دفع الدول العربية إلى البحث عن وسيلة فعالة للضغط على الغرب ، فبرز النفط بوصفه السلاح الأقوى بيد العرب في تلك المرحلة ، كانت المملكة العربية السعودية في مقدمة الدول العربية التي تبنت فكرة استخدام النفط كوسيلة ضغط سياسية ، خصوصاً في ظل إدراك قيادتها أن دورها الاقتصادي قادر على إحداث فرق كبير في موازين القوى ، فالملك فيصل بن عبد العزيز كان يؤمن بأن على الدول العربية أن تستفيد من مواردها لحماية قضاياها العادلة ، وأن النفط لا ينبغي أن مجرد سلعة اقتصادية تباع وتشتري دون اعتبار للبعد السياسي (٩) .

ومع تصاعد العمليات العسكرية على الجبهات اجتمع وزراء النفط العرب في الكويت خلال شهر اكتوبر ١٩٧٣ ، واتخذوا قرار يتضمن بتخفيض انتاج النفط بنسبة ٥٪ شهرياً إلى أن تنسحب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة ، ولم يمر وقت طويل حتى اتخذت المملكة العربية السعودية خطوة اشد تأثيراً ، إذ أعلنت في ٢٠ أكتوبر وقف تصدير النفط إلى الولايات المتحدة والدول الداعمة لإسرائيل ، وقد شكل ذلك القرار صدمة كبيرة في الأسواق العالمية ، واندلاع أزمة طاقة خانقة أجبرت الدول الغربية على إعادة النظر في مواقفها من الحرب . (١٠)

لقد أثبتت السعودية من خلال هذا الموقف أن النفط يدكن أن يكون سلاحاً حقيقياً في معركة تتجاوز حدود الديدان العسكري. كما أظهر القرار مكانة المملكة في المعادلة الدولية، ودورها الرئيس في الدفاع عن القضايا العربية، ويمكن القول أن الحظر النفطي عام ١٩٧٣ ، لم يكن مجرد اجراء اقتصادي مؤقت ، بل كان وسيلة قوية ورسالة مفادها بأن العرب صوتاً يمكن أن يغير مجرى الأحداث عندما تتوحد إرادتهم (١١) . وعند رحلة الدلك فيصل بن عبد العزيز إلى فرنسا اجتمع مع رئيس شركة أرامكو وبث لدم الأزمة ما بث النفط وبث أزمة الشرق الأوسط ، بذلك استجابوا ممثلين شركة أرامكو بهذه التحذيرات وبدءوا بحملة واسعة بهذا النطاق سواء كانت عن طريق الصحف والمجلات أو التواصل المباشر بالبيت الأبيض ، وبعد فشل شركة ارامكو في الحصول شيء من البيت الابيض إلى وزارة الدفاع البنتاغون ، وفي عام تأزم الوضع السياسي بشكل أكبر توجهت أنظارهم الى البنتاغون ، وفي عام ١٩٧٣ ، ازدادت الوضع سواء أكثر من ذوق قبل (١٢) . العربية الصهيونية وبدأ الوضع يهدد لحدوث معركة ، وحاول الدلك فيصل بن عبد العزيز من الولايات المتحدة الامريكية من الادارة الأمريكية بحل النزاع العربي - الصهيوني لم يكتفي بهذا فقط بل تعدى إلى موقف الحياد ، وعلى رغم منتهديات الدلك فيصل لدم لم تبدل الولايات المتحدة الامريكية قراراً تجاه إسرائيل ، بل استمرت في سياستها الموالية للكيان الصهيوني (١٣) .

ويعود السبب الرئيسي في عدم استجابة الولايات المتحدة الامريكية للتحذيرات السعودية ، على الرغم من تحذيراتهم الا انهم يفاوضون ويعقدون الصفات لتسليح الجيش وتدريب الجيش و قواتهم الجوية والبرية بالأسلحة الحديثة ، كانت فكرة الولايات المتحدة الامريكية مبنية في أن المملكة العربية السعودية في حاجة المملكة للولايات في تدعيم أمنها وليس بحاجة الا ان تقدم على عمل يؤدي إلى اضطراب العلاقات بث الطرفين (١٤) .

اعتقدت الولايات المتحدة الامريكية بان النصر الصهيوني في حرب حزيران عام ١٩٦٧ ، يمكن تجاوز كل التهديدات السعودية والمصرية التي اعتقد كيسنجر ، ومفادها يدعم الكيان الصهيوني ودعمه عسكرياً ، ويفرض نفساً على العرب وبعد التطورات التي حصلت في منطقة بعد حرب تشرين الاول عام ١٩٧٣ فرضاً التي مثلت في زيادة أسعار النفط والموارد المالية الهائلة للمملكة العربية السعودية وغيرها من الدول الأخرى ، التي مكنتها من شراء الهائلة للمملكة العربية وغيرها من الدول الأخرى ، التي مكنتها من شراء كثير من المواد العسكرية الضخمة ، وهذا الاستثمار الاممي تكلفت تكاليفه المملكة العربية السعودية وغيرها من الدول العربية التي تعتبر من أغنى الدول العربية المنتجة للنفط (١٥) . الحظر النفطي واثره على السياسة الامريكية ثانياً : فرضت الدول العربية ومن ضمنها المملكة العربية السعودية وبمساندة مصر وكثت من الدول العربية المنتجة للنفط يفرض حظر نفطي جزئي على الولايات المتحدة الامريكية بسبب الحرب العربية - الصهيونية عام ١٩٧٣ ، التأكيد على استخدام النفط كسلاح لحل النزاع في الشرق الأوسط ، وبارتفاع عوائد النفط في السنوات ١٩٧٣-١٩٧٤ مكنتها من فرض حظر نفطي على الولايات المتحدة الأمريكية (١٦) .

أمر الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون إعادة النظر في سياستها النفط وعدم الاعتماد على نفط الخليج العربي ومن ضمنها الملكة العربية السعودية ، واكد على توسيع الانتاج المحلي وقدم بذلك الى الكونغرس مبادرات حول حفظ الطاقة وتوسيع الانتاج المحلي ، وفرض بذلك رسوماً على استيرادات التي تعتبر اعلى استيرادات في عام ١٩٧٣ ، بذلك على تركيز توفت الحماية والاستقرار الداخلي (١٧) . لسهولة صول الامدادات النفطية لذا بحرية تامة وابعاد النفوذ السوفيتي عن المنطقة ، والوقف بوجود الابراد وعدم التدخل بشؤونها الداخلية التي تسعى الى تهديد امن ومصالح الامريكية في المنطقة ، استغل الاتحاد السوفيتي الحظر النفطي والصراع العربي - الصهيوني وانسحاب بريطانيا من الخليج العربي الى اضعاف النفوذ الامريكي في منطقة الشرق الاوسط ودعم

النفوذ السوفيتي على حساب النفوذ الأمريكي بدعم الحظر النفطي وعلى الرغم محاولات السوفيتي المتمثلة مع ايران ، واتخاذ الحيلة والحذر مع العراق إلا انو بقى ضعيفاً في المنطقة الخليج العربي ، بينما توسع النفوذ السوفيتي في منطقة المحيط الهندي ^(١٨) .

ازدادت مخاوف الولايات المتحدة وفرنسا من استمرار الحظر النفطي وارتفاع اسعار النفط لمدة طويلة ، لشا يؤثر على انحسار الاقتصاد في الغرب ومن ثم الحرمان الدول العربية من شراء المنتجات العسكرية والمواد للتطوير الاقتصادي لبناء الدولة ، مما حقق الطرفان التعاون الاقتصادي والسياسي الذي يحقق الاستقرار السياسي ، ارتفعت اسعار النفط منذ عدة اعوام ، ولمدة خمس سنوات اضطر الغرب إلى شراءه بالسعر المطلوبة^(١٩) . وعلى رغم من تفهم العرب مدى اهمية النفط العربي بالنسبة للغرب ومدى اعتمادهم عليه الا انهم كانوا متفهمين لأهمية الثروة التي يمتلكونها في برقيق المكاسب السياسية والاقتصادية^(٢٠) .

لشا أدى الى حدوث ازمة في منظمة الدول العربية المصدرة للنفط اوبك حول رفع اسعار النفط ، لشا ادى الى ضغط ايران بقوة لرفع الاسعار ، بينما اختارت السعودية خفض الانتاج ، كل هذا ادى إلى خلافات حادة بثت المنطقة والمنظمة المتمثلة بالعراق وايران والسعودية التي استخدمت الحظر النفط كوسيلة لاستخدام هذا السلاح للضغط على الغرب ومن بينها الولايات المتحدة الأمريكية الداعمة للكيان الصهيوني^(٢١) . استهدفت حرب تشرين والحظر النفطي مستويات كبيرة الساسة العربية والغربية ، كان المخاوف من الحظر النفطي منعاقة الولايات المتحدة الأمريكية الداعمة لإسرائيل ، تعتقد الدوائر الأمريكية بان واشنطن تستأنف القوة في اجبار العربي إلى ضخ النفط اليها والى حلفائها الغرب ، وتم ازالته هذه المخاوف بسبب التحركات السياسة الأمريكية الى تهدئة الوضع العربي^(٢٢) . لكن الدبلوماسية الأمريكية ووساطات وزير الخارجية هنري كيسنجر ساعدت على تهدئة الوضع ونجحت في توقيع الاتفاقيات لوقف الاشتباك بثت القوات المصرية والإسرائيلية ، أما على الجانب الاستراتيجي ، فقد أدركت الولايات المتحدة أهمية إرضاء الدول العربية وتقليل الشكوك حول اعتمادها على ايران ، فغنت من سياستها، واعتبرت بذلك السعودية وايران الدولتين الأساسيتين في المنطقة لضمان أمنها واستقرارها^(٢٣) . في ظل هذه التغيرات ، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بتزويد دول الخليج بكميات كبيرة من الأسلحة وخاصةً وايران ، بهدف حماية مصالحها النفطية ، وتضمن بذلك النفط الى الغرب المتضمنة بسياسة استراتيجية نكسون وكيسنجر الهدف من ذلك الى بناء قوى محلية تدعم النفوذ الغربي في مناطق البحر المتوسط ، والمحيط الذي ، والخليج العربي ، لكي تكون بمثابة حماة للمصالح الأمريكية واستقرار المنطقة بشكل تام^(٢٤) .

وبسبب الحظر النفطي وارتفاع اسعار النفط واجهت الولايات المتحدة الأمريكية واجهت الولايات المتحدة الأمريكية مشكلة في ميزانية مدفوعاتها ، وتوجهت سياسة امريكا نحو زيادة بيع وترويج السلع والبضائع وغيرها لسد حاجاتها دون الاعتماد بشكل كبت على النفط العربي^(٢٥) . كثفت الولايات المتحدة الأمريكية تواجدتها في المحيط الهادئ الى المحيط الهندي ، لتأمين إمدادات النفط ، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتوزيع علاقاتها العسكرية مع دول المنطقة ، كانت من اولى مبيعات الأسلحة لسلطنة عمان واستغلنا الأمر للحصول على إذن باستخدام الطائرات العسكرية والأمريكية في جزيرة مصيرة ، التي كانت تعتبر نقطة استراتيجية مهمة ، كما كانت هذه القواعد الممتدة من الفلبين شرقاً إلى عمان غرباً تؤدي دوراً حيوياً لحماية المصالح النفطية الأمريكية من الخليج إلى مناطق أبعد^(٢٦) .

بذلك حاولت الولايات المتحدة الأمريكية مراراً وتكراراً ايجاد حل لمشكلة الاعتماد بشكل كاملة على النفط العربي وخصوصاً نفط منطقة الخليج العربي بعد ان فرضت المملكة العربية السعودية الحظر النفطي عام ١٩٧٣ ، على الجانب الاقتصادي ، فقد زادت الولايات المتحدة الأمريكية من مبيعات الأسلحة الحديثة والتطورات الجوانب الموارد الاخرى اكد وزير الخارجية الأمريكي وليام روجرز ، إلى أن مبيعات الأسلحة والدعم العسكري للعراق وإيران كانت ضرورية لضمان استقرار إمدادات النفط في الشرق الأوسط وحماية المنطقة من الثورات أو الاضطرابات^(٢٧) .

في ظل ارتفاع أسعار النفط اسعار الى اضعاف سعره القديم ، واجهت الولايات المتحدة الأمريكية أزمة كبيرة في ميزان المدفوعات ، مما دفعها سياستها التجارية في محاولة لتعزيز علاقاتها مع أكبر مستوردي النفط ، هما المملكة العربية السعودية وإيران ، وفي إطار جهود التعاون الاقتصادي ، أنشئت لجنة مشتركة لتعزيز الشراكة في مجالات الزراعة ، الصناعة ، التكنولوجيا ، تدريب الأيدي العاملة ، بهدف مواجهة الأزمة النفطية^(٢٨) .

موصياً بذلك وزير الخارجية كيسنجر ، بتقوية العلاقات السياسية والدفاعية مع المملكة العربية السعودية ، وفتح آفاق

للتعاون الاقتصادي ، نظراً لمخاوف البعض من أن موقف واشنطن من الشرق الأوسط وإسرائيل قد يؤثر سلباً على إنتاج النفط السعودي ، وبالتالي على استقرار الأسواق النفطية العالمية (٢٩) .

أحدث قرار الدول العربية المنتجة للنفط ومن ضمنها المملكة العربية السعودية ومصر وغيرها من الدول العربية الأخرى بفرض الحظر النفطي عام ١٩٧٣ ، تحولاً عميقاً في موازين القوى الدولية ، ولا سيما بين العالم العربي ، من جهة والولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية من جهة أخرى (٢٩) .

بذلك وجدت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها أمام مصدر قلق حقيقي يمس مصالحها الاقتصادية واستقرار منظوماتها السياسية ، نتيجة اعتمادها الكبير على النفط العربي في تزويد صناعاتها وقطاعاتها الحيوية بالطاقة ، وبهذا مثل الحظر أداة ضغط عربية فعالة لأول مرة في التاريخ الحديث (٣٠) .

حيث مكن العرب من توظيف ثروتهم النفطية في خدمة قضاياهم السياسية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية ، أثبتت الأزمة النفطية أن الغطرسة السياسية والعسكرية لا يمكنها أن تحل محل المصالح الاقتصادية في إدارة العلاقات الدولية فقد أدرك صانع القرار الأمريكي أن استمرار تدفق النفط بأسعار معقولة ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها وهذا ما دفع الولايات المتحدة الأمريكية في إعادة النظر في سياستها الخارجية تجاه الشرق الأوسط (٣١) .

وتبني مواقف أكثر مرونة تجاه بعض القضايا العربية من أجل استعادة العلاقات مع الدول النفطية ، وقد أظهر الحظر النفطي أن هذه الدول تمتلك أوراق ضغط مؤثرة يمكنها استخدامها متى اقتضت الحاجة ، كما أسهم في تعزيز مكانتها الدولية كقوة اقتصادية لها وزنها في النظام العالمي (٣٢) .

وباتت الولايات المتحدة الأمريكية الى التعامل مع الدول العربية ليس فقط منظور أمني واستراتيجي ، بل أيضاً من زاوية المصلحة الاقتصادية المباشرة ، خصوصاً مع الارتفاع الهائل في أسعار النفط الذي أثقل كاهل الاقتصاد الأمريكي (٣٣) .

أدى ارتفاع أسعار النفط خلا فترة قصيرة إلى صدمة عالمية شملت مختلف القطاعات واعتبرت العديد من الدول الصناعية هذا الحدث من أهم الأزمات مما أدى إلى التضخم والبطالة وتراجع معدلات النمو (٣٣) .

مما أدى إلى تعجب بعض المسؤولين الغربيين على قدرة الدول العربية في استخدام النفط بنجاح كوسيلة ضغط سياسي بينما رأي أخرى أن استخدام النفط كسلاح أظهر هشاشة البنية الاقتصادية للدول الصناعية ، ودفعها للبحث عن بدائل للطاقة تجنباً لأي تهديدات مستقبلية (٣٤) .

برزت المملكة العربية السعودية في مقدمة الدول المؤثرة خلال الأزمة ، بحكم امتلاكها أكبر احتياطي نفطي في العالم ودورها المحوري في منظمة أوبك ، فقد قادت المملكة العربية السعودية الجهود إلى توحيد الموقف العربي النفطي ، وأكدت من خلال موقفها قوة تأثير الدول العربية في العلاقات الدولية عندما تتوحد إرادتها السياسية (٣٥) .

كما ارتبط الحظر بجملة من الأحداث العسكرية والسياسية التي شهدتها المنطقة خلال حرب تشرين الأول عام ١٩٧٣ ، مما عزز القناعة بأن الدول العربية قادرة على الدفاع عن مصالحها واستخدام إمكاناتها الاقتصادية لتحقيق أهدافها الاستراتيجية (٣٦) .

مثلت الانعكاسات الاستراتيجية للحظر أظهرت أن النفط يمثل ركيزة أساسية في ميزان القوى العالمية ، وأن الدول المنتجة للنفط تملك القدرة على التأثير في القرارات السياسية الكبرى للدول المستهلكة وقد أكد بعض المسؤولين في الإدارة الأمريكية خلال الأزمة ضرورة العمل وفق رؤية توازن بين المصالح الاقتصادية والسياسية في التعامل مع الدول العربية (٣٧) .

وبحسب تحليلات عدد من الخبراء ، فقد شكل الحظر نقطة تحول رئيسية في التاريخ الاقتصادي المعاصر ، إذ أدت الزيادة الحادة في أسعار النفط إلى تضخم اقتصادي واضح ، وارتفاع تكاليف الإنتاج ، وتباطؤ النمو في العديد من الاقتصادات الكبرى الأخرى (٣٧) .

سعت الولايات المتحدة بعد الأزمة إلى إعادة بسط نفوذها على منابع الطاقة ، وتعزيز وجودها الاقتصادي والعسكري في الخليج العربي وغيرها ، وفي الوقت نفسه بدأت الشركات النفطية الأمريكية بالتوسع في البحث عن حقول جديدة داخل الولايات المتحدة وخارجها لتقليل الاعتماد بشكل كبير على النفط العربي (٣٨) .

على صعيد آخر ، عزز الحظر النفطي الشعور بالقدره لدى الدول العربية على التأثير في مجريات السياسة الدولية ، خصوصاً أنه تزامن مع انتصارات عربية عسكرية في حرب تشرين عام ١٩٧٣ ، وقد دفع ذلك الشعوب العربية إلى المطالبة بالاستمرار في استخدام أوراق القوة الاقتصادية للدفاع عن الحقوق العربية بما فيها القضية الفلسطينية (٣٩) .

أوضحت الأزمة النفطية عام ١٩٧٣ أن الولايات المتحدة بحاجة ماسة إلى إعادة تقييم استراتيجياتها تجاه منطقة الخليج العربي ، وبخاصة ما يتعلق بضمان استمرار تدفق النفط إليها دون الاعتماد على نفط العرب بشكل أساسي هذا كان شغل الشاغل بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية في ذلك الوقت (٤٠) .

بعد انتهاء حرب تشرين عام ١٩٧٣ وما رافقها من تطورات سياسية ، شعر المسؤولون الأمريكيون بضرورة تبني سياسة أكثر حزمًا تجاه الشرق الأوسط ، وفقاً لما صرح به بعض الرؤساء والخبراء آنذاك ، فقد اعتبروا أن استخدام النفط كسلاح سياسي يمثل تهديداً مباشراً لاستقرار اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها (٤١) .

ومن هذا المنطلق ، ظهرت دعوات داخل الإدارة الأمريكية للتفكير في خيارات تتجاوز الدبلوماسية الاقتصادية للتفكير في خيارات تتجاوز الدبلوماسية الاقتصادية التقليدية ، بما فيها استخدام القوة عند الضرورة ، وذلك للحفاظ على تدفق النفط وضمان عدم تعرض المصالح الولايات المتحدة للخطر مجدداً ، وأكدت تصريحات عدد من كبار المسؤولين أن الولايات المتحدة لن تسمح لأي قوة أخرى بالتحكم في شريان الطاقة العالمي (٤٢) .

دفعت أزمة عام ١٩٧٣ الإدارة الأمريكية إلى تبني سياسات جديدة تهدف إلى تقليل الاعتماد على النفط العربي ومن أهم ذلك :-١- تنوع مصادر الطاقة .

٢- تعزيز التعاون الأمني والعسكري مع دول الخليج .

٣- الاستثمار في النفط المحلي وحقول جديدة .

كما بدأت واشنطن تنظر إلى منطقة الخليج باعتبارها منطقة ذات أهمية استراتيجية قصوى ، لا بد من حمايتها من أي تهديدات محتملة ، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو عسكرية ورغم أن الولايات المتحدة انتقدت كثيراً استخدام النفط كورقة ضغط ، إلا أنها استوعبت في النهاية أن الدول العربية أصبحت تمتلك حجماً مؤثراً من القوة يجب التعامل معه بحسابات دقيقة تحفظ مصالح الطرفين (٤٤) .

كانت الولايات المتحدة الأمريكية تهدف في منطقة الخليج العربي بشكل رئيسي إلى السيطرة على موارد النفط الحيوية من خلال خلق أزمات ومشكلات أمنية (٤٥) .

أكدت الولايات المتحدة الأمريكية دائماً أن استقرار أسعار النفط وضمان تدفقه بشكل منتظم يعدان من المرتكزات الأساسية لأمنها الاقتصادي والعسكري ، ولذا فهي تسعى دائماً باستمرار للتأثير في سياسة إنتاج وتصدير النفط والتحكم في عوائد هذه الثروة الاستراتيجية داخل دول المنطقة بما ينسجم مع مصالحها وسياساتها في الشرق الأوسط (٤٦) .

وتستخدم واشنطن عدة وسائل لتحقيق ذلك ، من بينها الدعم السياسي والعسكري ، أو ممارسة الضغوط والتهديدات عند الحاجة ، وسارت الدول العربية على هذا النهج خلال حرب تشرين ، حين استخدمت الدول العربية النفط كسلاح لمحاربة الدول الغربية المساندة لإسرائيل (٤٧) .

مع تصاعد المخاوف الأمريكية بعد تزايد نفوذ الاتحاد السوفيتي في بعض دول الشرق الأوسط خلال السبعينات ، مما دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى تعزيز وجودها العسكري في المنطقة ، ومهدت بذلك الولايات المتحدة الأمريكية إلى تعزيز وجودها العسكري في المنطقة ، وجرى التمهيد لإنشاء قواعد العسكري في المنطقة ، ومهدت بذلك انشاء قواعد عسكرية أمريكية قرب الخليج العربي ، بذرية حماية مصادر الطاقة والتصدى لأي تهديد قد يؤثر على الإمدادات النفطية العالمية (٤٨) .

حل مشكلة النفط بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية بقي هاجس لها على الرغم من رسم السياسة الخارجية الأمريكية ، فأكد كبار المسؤولين الأمريكيين في تصريحاتهم أن ضمان السيطرة على النفط الخليجي يعد جزءاً من الأمن القومي الأمريكي ، تحت شعار حماية الشرعية الدولية ووحدة التجارة العالمية ، أن الولايات المتحدة لم تتعامل مع النفط بوصفه مجرد سلعة اقتصادية ، بل كأداة نفوذ سياسي وسيطرة استراتيجية (٤٩) .

بذلك وسعت إلى منع أي طرف إقليمي أو دولي من تهديد مصالحها النفطية أو استخدام الإنتاج العربي لأغراض سياسية ممكن أن تعيق تفوقها العالمي ، وهذا يعكس بوضوح مدى عمق ارتباط السياسة الأمريكية بالنفط وأمن الطاقة في الشرق الأوسط (٥٠) .

بذلك حاولت الولايات المتحدة الأمريكية بالاتفاق مع إسرائيل بالسيطرة على حقول النفط في المنطقة ، مما أدى إلى ان تصد لجنة الكونغرس الأمريكي تقريراً وضع خطة عملية للسيطرة على المناطق النفطية في الشرق الأوسط ، مدعومة بحجة أن الحظر النفطي يمثل تهديداً للأمن القومي الأمريكي (٥١) .

مؤكدین بذلك أن الخطة تعتمد على أن الهدف من ذلك هو السيطرة على حقول النفط ومنشآت ذات الصلة ، وتأمين استمرارية تزويد النفط عبر البحار ، دون الاعتماد على دول الإنتاج النفط ، وتؤمن بذلك استمرار تزويد النفط عبر البحار ، دون الاعتماد على دول الإنتاج أو منظمات أوبك (٥٢) .

لذلك اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى خلق أزمات وتوترات داخل المنطقة ، بهدف تبرير التدخل العسكري المباشر والسيطرة على موارد النفط في دول الخليج ، دون أن تتمكن القوى الإقليمية أو الدولية من السيطرة عليها ، ركزت الولايات المتحدة الأمريكية على الخليج العربي بشكل خاص ، الذي يضم أكبر حقول النفط في العالم ، وبدأت تتحدث عن خطط لاحتلال العراق وسوريا ولبنان (٥٣) .

أكدت جميع المعطيات السياسية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية أن منطقة الخليج العربي تمثل محوراً مهماً في الاستراتيجية الأمريكية ، إذ تتر إليها الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها مساحة حيوية لسياستها ، العسكرية والاقتصادية والأمنية ، ويعود السبب في ذلك إلى ماتملكة هذه المنطقة من موارد طاقة هائلة وفي مقدمتها النفط الذي يعد ركناً أساسياً في استمرارية الاقتصاد العالمي ، وتفوقت بذلك الولايات المتحدة الأمريكية على المستوى الدولي ، لذلك عملت جاهداً باستمرار على حماية نفوذها وضمان سيطرتها على طرق إمدادات الطاقة من الخليج نحو الأسواق العالمية ، ومنع أي قوة دولية تتنافسها في ذلك ، خوفاً من التأثير في هذه المنطقة (٥٤)

وبرز هذا الاهتمام بوضوح خلال فترة الحرب الباردة ، إذ سعت الولايات المتحدة إلى تعزيز حضورها السياسي والعسكري في الخليج العربي لضمان استمرار تدفق النفط إليها دون منافسة الدول الأخرى إليها ، وسعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تعزيز نفوها بشكل كامل وفرض نفوها على الدول المنتجة له ، خصوصاً بعد تقلبات الاسعار والازمات في الأسواق العالمية كما ارتبطت السياسة الأمريكية في الخليج بعلاقة مباشرة مع أمن إسرائيل ، التي تعتبرها واشنطن حليفاً استراتيجياً في الشرق الأوسط ، وترتبط بين أمنها وأمن إمدادات النفط (٥٥) .

كل ذلك أدى إلى ان تصاعد حساسية الولايات المتحدة الأمريكية من استخدام النفط كسلاح لمحاربة الدول الداعمة لإسرائيل ومن ضمنها الولايات المتحدة الأمريكية ، مما شكل خطراً كبيراً وتهديداً لمصالحها في المنطقة ، كل ذلك دفعها لإعادة النظر في استراتيجياتها تجاه المنطقة وسبل منع تكرار مثل هذه الخطوات في المستقبل (٥٦) .

بذلك أصدرت لجنة الكونغرس الأمريكية تقارير تحذر من عواقب ل العربي بالثورة النفطية ، داعية إلى ضرورة حماية المصالح الأمريكية في الخليج العربي ، حتى ولو تطلب الأمر التدخل المباشر لضمان تدفق النفط إليها ، ومن أهم أبرز الاهداف التي أشار إليها التقرير .

- ١- منع دول الخليج العربي من استخدام النفط كسلاح سياسي مستقبلاً مما يعهد المصالح الاقتصادية والسياسية للولايات المتحدة الأمريكية
- ٢- السيطرة على طرق الإمدادات النفطية وتأمين وولها إلى المستهلك .
- ٣- الحد من قدرة منظمة الأوبك على التأثير في السوق النفطي العالمي (٥٧) .

وانطلاقاً من هذا المنظور ، ركزت الولايات المتحدة الأمريكية خططها العسكرية على موارد الطاقة في الخليج العربي ، لا سيما بعد اتضاح حجم الاحتياطي النفطي الهائل في هذه المنطقة ، في هذا المنطلق ركزت الولايات المتحدة الأمريكية ، نحو تعزيز وجودها العسكري قرب منابع النفط ، مستندة الا مبررات تتعلق بحماية الأمن الإقليمي وضمان المصالح المشتركة مع دول الخليج (٥٧) .

لتنفيذ هذه المخططات نشرت الولايات المتحدة الأمريكية قواعد عسكرية متعددة في الخليج العربي ، بحجة حماية المنطقة من أي تهديدات محتملة ، ولترسيخ سيطرتها على أهم حقول النفط في العالم ، خاصة في الكويت والسعودية والعراق (٥٨) .

ارتكزت الاستراتيجية الأمريكية على منظور أن منطقة الخليج العربي تضم أكبر مخزون نفطي في العالم ، وهذا ما يمنحها ثقلاً لا يمكن الاستغناء عنه ، لذلك سعت الولايات المتحدة الأمريكية منذ وقت مبكر إلى ضمان وجودها العسكري بالقرب من حقول النفط ، وخصوصاً بعد إمداد الكيان الصهيوني في حرب إسرائيل عام ١٩٧٣ خلال حرب تشرين بالنفط العربي ، للتعويض الذي واجهته نتيجة قرار الحظر ، وقد وجد الأمريكيون في هذا الأمر مبرراً لزيادة تدخلهم في المنطقة والسيطرة المحممة على تصدير النفط الخليج إلى العالم (٥٩) .

لتنفيذ ذلك بررت واشنطن تعزيز وجودها العسكري بالقول ان النفط في الخليج العربي يعد جزءاً مهماً من احتياجاتها الاقتصادية ومخزونها الاستراتيجي ، إذ تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية على ما نسبته بنسبة ٢٥٪ من نفط الخليج العربي في تلبية احتياجاتها ، ومع تزايد الطلب العالمي وتنامي اقتصاديات الدول اصبحت من الضرورة السيطرة على منابع النفط بصورة مباشرة ، ولا سيما السعودية التي تمتلك أكبر احتياطي عالمي (٦٠) . بالنسبة لموقف المملكة العربية السعودية ، فقد شكل التقرير الذي اعدته واشنطن بان المملكة العربية السعودية بوصفها محوراً استراتيجياً لسياسة واشنطن في المنطقة ، ما يعزز احتمالية تعرضها للاستهداف العسكري في حال تمكنها بشكل كامل أو إيقافه (٦١) .

مع تطور العلاقات الأمريكية - السعودية تحولت من حماية المصالح الى تعزيز الوجود العسكري في منطقة الخليج العربي بحجة تأمين المنطقة الى السيطرة على منابع النفط إلى التوسع اكثر واستمرار نفوذها ، وعلى من معرفة واشنطن منذ البداية بأن دول الخليج العربي واقعة بالفعل تحت الهيمنة الغربية ولا تملك حرية اتخاذ القرارات بعيداً عن التأثير الأمريكي (٦٢) .

وبعد سياسات الضغط والتصريحات المتكررة بشأن احتمالية غزو منابع النفط العربية ، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تزيد من نفوها العسكرية في المنطقة تحت شعار الحماية لمصالحها ضد أي تهديد عسكري ، ونشرت تقرير مؤسسة إنتربرايز ، دراسات تبرر حق الولايات المتحدة الأمريكية في السيطرة على المنطقة ، إذا مس الحظر أمنها الاقتصادي ، كما قدمت هذه المراكز رؤية كاملة عن المخاطر التي قد تواجهها الولايات المتحدة في حال فقدت السيطرة على الخليج ، مؤكدة أن ذلك يضع الأمن القومي الأمريكي في موضوع تهديد مباشر (٦٣) .

وقد حدد التقرير مجموعة من النقاط التي تدفع الولايات المتحدة الأمريكية نحو التدخل العسكري عند الحاجة ، ومن أهمها :

١-ارتفاع مستوى الوعي القومي والسياسي لدى الشعوب العربية ، ما يؤدي إلى الرفض للوجود الغربي واستعادة السيطرة على الموارد الوطنية ، وهو ما يشكل تهديداً مباشراً للمصالح الأمريكية .

٢-أهمية موقع المملكة العربية السعودية بالنسبة للسياسة الأمريكية ، خاصة أنها تشكل قوة اقتصادية ونفطية هائلة في المنطقة ، وقد تتجه مستقبلاً إلى استخدام هذه القوة في خلق نظام إقليمي جديد بعيداً عن الهيمنة الغربية .

٣-شعور واشنطن بضرورة إبقاء بنية دفاعية جاهزة داخل الخليج تحسباً لأي تطور مفاجئ قد يغير ميزان القوى (٦٤) .

في ضوء هذا عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تعزيز تأثيرها السياسي والعسكري في الخليج العربي بحجة حماية الاستقرار ، بينما الهدف الحقيقي هو ضمان استمرار تدفق النفط بصورة آمنة ومنظمة إلى الأسواق الأمريكية والعالمية ، والحيلولة دون تمكين الدول الغربية من استخدام كورقة ضغط في المستقبل (٦٥) .

أكدت السياسة الأمريكية بأن تداعيات الحظر النفطي الذي بدأ في عام ١٩٧٣ ، كجزء من السياسات الأمريكية التي تعتمد على التلويح بورقات سياسية وعسكرية لتحقيق مصالحها الاقتصادية والعسكرية ، وخلال ذلك الوقت كانت العلاقات بين واشنطن والسعودية بشكل مستمر ، وأكدت خوفاً من تزايد نفوذ ايران وغيرها من الدول الأخرى ، واوصت أمريكا باتباع استراتيجية رئيسية لتحقيق هذا الهدف (٦٦) .

ثالثاً : أثر الحظر النفطي على العلاقات السعودية الأمريكية :

في بداية السبعينات ، بدأ خبراء النفط الأمريكيون بدراسة مفادها بانها تستهلك في اليوم ٢١ مليون برميل في اليوم الواحد وخصوصاً بحلول عام ١٩٨٠ ، وهذا الرقم يفوق القدرات الانتاج المحلي ، لذلك نصحوا بالاعتماد على نفط الشرق الأوسط كمصدر أساسي ، وهذا ما سعت إليه الولايات المتحدة الأمريكية (٦٧) .

أما بالنسبة للعلاقات السياسية بينهم ، فقد اتخذ العرب موقف تجاه النفط أبعاد أكثر تصعيداً ، حيث اجتمعت الوزارة لخارجية قبل حرب ١٩٦٧ بشأن فرض حظر نفطي على الغربية المؤيدة للكيان الصهيوني ، ومع اندلاع الحرب اغلقت السعودية آبار النفط ، وعلقت شركة أرامكو منشوراتها وأوقفت صادراتها الى الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية الأخرى التي وقفت مع الكيان الصهيوني (٦٨) .

أما بالنسبة للعلاقات بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية ، كانت القضية الفلسطينية أحد المحاور الرئيسية ، بالنسبة للمملكة العربية السعودية ابدت دعمها القوي للقضية الفلسطينية ، في حين دعمت الولايات المتحدة إسرائيل ، مما دفع السعودية في استخدام النفط والشركان النفط كورقة ضغط على الولايات المتحدة الأمريكية لتراجع عن موقفها الداعم لإسرائيل ، وفي سياق الأزمة النفطية ، يعد سببها الحقيقي محاولة شركات النفط رفع أسعارها ، إذ قللت من الإنتاج مما أدى إلى أزمة طاقة عالمية ، وفي محاولة الخروج من الأزمة

زادت المملكة العربية السعودية من انتاجها النفطي من ٦ إلى ٢٠ مليون برميل يومياً ، وروجت لفكرة توظيف عائدات النفط في تطوير قطاعات الفحم والغاز الطبيعي في الولايات المتحدة الأمريكية ، مع اقتراح عقد اتفاق طويل الأمد لتزويد أمريكا بالنفط مقابل إعفائها من الرسوم على الواردات ، إلا أن هذا الاقتراح لم يحظ بتأييد الحكومة الأمريكية أو شركات النفط الأمريكية ، كما أن داعمي إسرائيل كانوا حذرين من علاقات وثيقة مع السعودية ، خوفاً من تأثيرها على صنع القرار في واشنطن (٦٩) .

بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد على نفط العربي لا سيما نفط المملكة العربية السعودية ، هذا يعني تشهد أزمة حقيقية بالاعتماد على النفط العربي بشكل كامل ، فبعد أن كانت بحاجة الى النفط العربي بنسبة قليلة ، في حقبة السبعينات لا يمكنها الاستغناء عنه ، لذلك حاولت المملكة العربية السعودية من تحسين علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية ، عرض وزير النفط السعودي أحمد زكي اليماني على الحكومة الأمريكية في المؤتمر الذي تم عقده عام ١٩٧٢ ، للبح في موضوع الصراع العربي - الصهيوني ، والى رفع الانتاج النفطي السعودي للتغلب على هذه المشكلات على ان تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في اتفاق طويل الامد مع الحكومة السعودية تضمن بذلك الاخيرة امداد الولايات المتحدة الأمريكية بإعفاء النفط من الرسوم او القيود ، لم تعطي الولايات المتحدة الأمريكية اهتمامها لهذا المقترح ، وتخوفت لإسرائيل خوفاً من اقامه علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، والضغط السعودي على صانعي القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية (٧٠) . وبذلك حاولت المملكة العربية السعودية بعد تزمّت الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن رأت موقفها مترتم تجاه القضية العربية - الصهيونية ، وصرحت بذلك المملكة العربية السعودية امام لرأي العام ، بذلك حولت المملكة العربية السعودية لاستغلال علاقاتها الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية لتغيير سياستها تجاه اسرائيل ، من خلال استغلال مصالح الولايات المتحدة الأمريكية المتمثلة بالمصالح النفطية وتأثير شركات النفط ورؤساء الشركات وصانعي القرار الامريكى ، الا ان تأثير اليهود على الولايات المتحدة الأمريكية منعها من اتخاذ موقف محايد من ذلك (٧١) .

بسبب تأثير اليهود داخل المؤسسات الحكومية الأمريكية وتبين ذلك من خلال دور وزير الخارجية الامريكى كيسنجر اليهودي الاصل اضافة الى ذلك اليهود الصهاينة في مؤسسات الدولة الامريكى ، بذلت المملكة العربية السعودية كل جهودها في استخدام النفط كسلاح لحل القضية العربية - الصهيونية بالضغط على الحكومة الامريكى لتغيير موقفها الا ان الصراع الاوربي المؤيد لإسرائيل حال دون تنفيذ ذلك ، بذلت الولايات المتحدة الأمريكية الى توسيع جهودها في حل المسألة عن طريق الدبلوماسية رغم تلويحها باستخدام القوة لأنها كانت تعتقد بان الدول العربية تهدد باستخدام النفط كسلاح ضدها ، خشيت الولايات المتحدة الأمريكية في استخدام القوة ضد المملكة العربية السعودية من التدخل السوفيتي وبذلك يعرض المصالح الامريكى في المنطقة الى الخطر (٧٢) .

الذاتة :

ان الحظر النفطي الذي فرضته المملكة العربية السعودية على الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٧٣ ، ادى الى دخول منطقة الخليج العربي مباشرة في الخطط الاستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها ، ونتيجة الحظر النفطي وما رفته من قطع الامدادات النفط على الولايات المتحدة الأمريكية والغرب بصورة عامة مما سبب في ازمة في العالم الغربي باعتراف كبار الساسة الامريكى ومن ضمنهم كيسنجر ، قد بينت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة ثابتة وطويلة الأمد وغير متغيرة تتضمن بان منطقة الخليج العربي هي منطقة حيوية لا يمكن الاستغناء عنها وتتعلق بالأمن القومي الأمريكي ، واي تهديد لمصالحها سيؤدي الى التدخل العسكري فيها ، والتهديدات الأمريكية انهدت التفكير الدول العربية بالحظر مجدداً ، وعدم مجابهة الولايات المتحدة الامريكى والغرب ، فضلاً عن اعتمادها الكلي والاساسي عليهما في المجالات كافة ، ولم تتمكن الدول العربية من جني ثمار قطع النفط ابان الحظر النفطي على الرغم من جنى الاموال الطائلة في تلك الفترة التي لم تستثمر بشكل اساسي في التطور الاقتصادي والسياسي بل بشراء الاسلحة بكميات كبيرة من الغرب مما اثار الى الاضطرابات الامنية والاستقرار الداخلي ومن هنا جاء دور الولايات المتحدة الأمريكية من خلال سياستها المتعاقبة بخلق المبرر للتدخل والسيطرة على المنطقة .

الهوامش :

١- محمد محمود ، الولايات المتحدة الأمريكية والخليج العربي ، دراسة تاريخية سياسية ١٩٧١-١٩٩٠ ، مطبعة المدني ، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص ١١٢ .

٢- عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية ، ج ١ ، ط ٢ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٨٦ ، ص ١٠٠ .

- ٣- ظافر محمد العجمي ، امن الخليج العربي تطوره واشكالياته من منظور العلاقات الاقليمية الدولية ، ط٢ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠١١ ، ص٢٣٣ .
- ٤- محمود حسن واحمد تاج السرحران ، السياسة الخارجية في عهد الملك فيصل بن عبد العزيز ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ٢٠٠٨ ، ص١٠٢ .
- ٥- ابراهيم محمد ابراهيم شداد ، تطور العلاقات بين شركات النفط ودول الخليج العربية منذ عقود الامتياز الاول حتى عام ١٩٧٣ ، قطر ، ١٩٨٥ ، ص٢٧٧ .
- ٦- اسماعيل صبري مقلد ، امن الخليج العربي وتحديات الصراع الدولي ، دراسة للسياسات الدولية في الخليج العربي منذ السبعينات ، ط١ ، الكويت ، ١٩٨٤ ، ص٥٠ .
- ٧- ادميرال روبرت هانكس ، النفط والأمن في سياسة الولايات المتحدة في منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي ، ترجمة دار الافاق الجديدة ، مركز الدراسات العربية ، بيروت ، ١٩٨٢ ، ص٤٤ .
- ٨- نهى ثادروس ، المصدر السابق ، ص٦٥ .
- ٩- خليل علي مراد ، الولايات المتحدة الامريكية ، النفط وأمن الخليج العربي في السبعينات ، مجلة الخليج العربي ، المجلد ١٤ ، العدد ١ ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، ١٩٨٢ ، ص٢٣ .
- ١٠- ابراهيم محمد ابراهيم ، المصدر السابق ، ص٢٨٢ .
- ١١- سالم محمود بديوي ، المملكة العربية السعودية ودورها في الأمن القومي العربي ، دراسة في الجغرافية السياسية ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، مايس ، ١٩٨٩ ، ص٢٣٣ .
- ١٢- نايف بن حثلين ، صراع الحلفاء السعودية والولايات المتحدة الامريكية منذ عام ١٩٦٢ ، ترجمة احمد مغربي ، دار الساقى ، بيروت ، ٢٠١٣ ، ص١٢٣ .
- ١٣- هنري كيسنجر ، مذكرات هنري كيسنجر ، ترجمة عاطف احمد عمران ، ج٢ ، ط٣ ، الاهلية للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٤ ، ص٤٢٣ .
- ١٤- خليل علي مراد ، سياسة الولايات المتحدة في الخليج العربي والمحيط الهندي ١٩٦٨-١٩٨٠ ، مجلة الخليج العربي ، جامعة البصرة ، العدد ١ ، المجلد ١٧ ، ١٩٧٥ ، ص٤٤ .
- ١٥- دانا علي صالح البرزنجي ، السياسة الخارجية الامريكية حيال المملكة العربية السعودية بعد احداث ١١ سبتمبر ، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية ، السلمانية ، ٢٠٠٩ ، ص٢٨ .
- ١٦- وليد حمدي الأعظمي ، العلاقات السعودية الامريكية وامن الخليج في وثائق غير منشورة ١٩٦٥-١٩٩١ ، دار الحكمة ، ١٩٩٢ ، ص١٧٩ .
- ١٧- هيلين كارير دانكوكس ، السياسة السوفيتية في الشرق الاوسط ، ١٩٥٥-١٩٧٥ ، ترجمة عبد الله اسكندر ، ط٢ ، دار الكلمة للنشر ، بيروت ، ١٩٨١ ، ص٣٣-٣٤ .
- ١٨- نهى ثادروس ، السياسة الامريكية بين التدخل العسكري والهيمنة الاقتصادية ، مجلة شؤون فلسطينية ، العدد ٩٣/٩ ، تموز ، آب ، ١٩٧٩ ، بيروت ، ص٥٥ .
- ١٩- هيثم غالب الناهي ، السياسة النووية الدولية واثرها على منطقة الشرق الأوسط ، دراسة تحليلية شاملة لواقع السياسة الدولية النووية خلال اكثر من نصف قرن ، دار العلوم الأكاديمية ، د.م ، ٢٠٠٥ ، ص١٥٥ .
- ٢٠- خليل علي مراد ، المصدر السابق ، ص٤٩ .
- ٢٢- عبد العزيز الصويغ ، النفط والسياسة العربية ، مركز الخليج للتوثيق والإعلام ، الرياض ، ١٩٨١ ، ص١١٤ .
- ٢٣- محمد حسين هيكل ، اكتوبر ١٩٧٣ السلاح والسياسة ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص٤٥٥-٢٤- محمد محمود ، المصدر السابق ، ص١١٥ .
- ٢٥- مصطفى محمد علي ، الملك فيصل رجل عام ١٩٧٤ ، مجلة الدارة ، العدد الثالث ، السنة الأولى ، سبتمبر ١٩٧٥ ، ص٨٩ .

- ٢٦- مجلة الدارة ، العدد الثالث ، السنة الأولى ، سبتمبر ١٩٧٥ ، ص ٢٢٣ .
- ٢٧- حسين الطنطاوي ، الفيصل الانسان والاستراتيجية ، دار وهدان للطباعة والنشر ، دمشق ، ١٩٧٥ ، ص ١٢ .
- ٢٨- محمد كمال جمعة ، عرض ونقد لكتاب فيصل في قمة التاريخ ، مجلة الدارة ، العدد الثالث ، السنة الرابعة ، سبتمبر ، ١٩٧٨ ، ص ٢٢٨ .
- ٢٩- إسماعيل صبري مقلد ، الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة ، السياسة الدولية ، العدد ٣٥ ، السنة العاشرة ، يناير ، ١٩٧٤ ، ص ١٤ .
- ٣٠- سخين عصام ، الكيان الصهيوني الفلسطيني ، ١٩٦٤-١٩٧٤ ، مجلة شؤون فلسطينية ، العدد ٤١-٤٢ ، مركز الأبحاث ، بيروت ، ١٩٧٥ ، ص ٧٤ .
- ٣١- محمد بم موسى بن الحمودي ، الدبلوماسية والمراسلات السعودية ومقارنتها ببعض الدول العربية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الشريعة والدراسات الاسلامية ، جامعة ام القرى ، مكة المكرمة ، ١٩٩٦ ، ص ١١٣ .
- ٣٢- محمد علي تميم ، العلاقات السعودية الأمريكية ١٩٦٤-١٩٧٥ ، دار ميزوبوتاميا ، بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص ١٦٥ .
- ٣٣- محمد محمود ، المصدر السابق ، ص ١٥٥ .
- ٣٤- عيد مسعود الجهني ، الملك البطل فيصل بن العزيز ملك المملكة العربية السعودية ، مؤسسة الأنوار للنشر ، د.م ، د.ت ، ص ١٦٩ .
- ٣٥- ادميرال روبرت هانكس ، النفط والأمن الجديدة ، مركز الدراسات العربية ، بيروت ، ١٩٨٢ ، ص ٣٧ .
- ٣٦- محمد الرميحي ، النفط والعلاقات الدولية من وجهة نظر عربية ، السياسة الدولية ، السنة ٧ ، العدد ١٦ ، تشرين الثاني ، ١٩٨١ ، ص ٢٨ .
- ٣٧- كمال ياسين جاسم ، السياسة الامريكية تجاه الخليج العربي بين ادارتي نيكسون وعهد ريغان ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ايلول ، ١٩٨٧ ، ص ١٤٤ .
- ٣٨- مروان البحيري ، النفط العربي والتهديدات الامريكية بالتدخل ١٩٧٣-١٩٧٩ ، مؤسسة الابحاث الفلسطينية ، ط ١ ، بيروت ، ١٩٨٠ ، ص ١٩-٢٠ .
- ٣٩- انتوني سامبسون ، الشقيقات السبع شركات البترول الكبرى والعالم الذي صنعته ، ترجمة سامي هاشم ، بيروت ، ص ٢٧٨ .
- ٤٠- وداد خضير الشتيوي ، الملك فيصل بن عبد العزيز ال سعود سيرته وحياته الاولى - ظهوره على الساحة الدولية واستشهاده دوره في قضيتي اليمن وفلسطين ١٩٦٤-١٩٧٥ ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ٢٠١٧ ، ص ٢٢١ .
- ٤١- خليل علي مراد ، المصدر السابق ، ص ٥٥ .
- ٤٢- بطرس غالي ، الاستراتيجية الدولية وسلاح البترول ، مجلة (السياسة الدولية) ، العدد (٤١) ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص ١٧-١٨ .
- ٤٣- اسماعيل صبري مقلد ، المصدر السابق ، ص ٤٠ .
- ٤٤- بنسون لي جريسون ، العلاقات السعودية الامريكية في البدء كان النفط ، ترجمة : سعد هجرس ، القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ١٦٥ .
- ٤٥- محمد محمود ، المصدر السابق ، ص ١٦٨ .
- ٤٦- فهد خالد السديري ، المملكة العربية السعودية عند مفترق الطرق ، ط ١ ، دار الكاتب العربي ، بيروت ، ١٩٧٠ ، ص ٨٨ .
- ٤٧- مروان البحيري ، المصدر السابق ، ص ٣٣ .
- ٤٨- محمد عدنان ، السعودية وهموم العرب خلال نصف قرن ١٩٢٣-١٩٧٨ ، المكتب العالمي للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٧٨ ، ص ٧٩ .
- ٤٩- وداد خضير الشتيوي ، المصدر السابق ، ص ٢٣٠ .
- ٥٠- بطرس غالي ، المصدر السابق ، ص ٣٥ .
- ٥١- محمد الرميحي ، المصدر السابق ، ص ٣٠ .

- ٥٢- خليل علي مراد ، المصدر السابق ، ص٥٩-٦٠ .
- ٥٣- زهدي الفاتح ، الفيصلية منهاج حضارة ومدرسة بناء حوار مع فيصل بن عبد العزيز ، ط١ ، بيروت ، ١٩٧٢ ، ص١٠٠ .
- ٥٤- حمدي فؤاد ، العلاقات الدبلوماسية بين مصر و (إسرائيل) ، دار القضايا ، بيروت ، د.ت ، ص٩٩ .
- ٥٥- انتوني سامبسون ، المصدر السابق ، ص٢٧٩ .
- ٥٦- مروان البحيري ، المصدر السابق ، ص٤٥ .
- ٥٧- وداد خضر شتيوي ، المصدر السابق ، ص٢٣٤ .
- ٥٨- مروان البحيري ، المصدر السابق ، ص٤٨ .
- ٥٩- محمد الرميحي ، المصدر السابق ، ص٣٦ .
- ٦٠- زهدي الفاتح ، المصدر السابق ، ص١١٢ .
- ٦١- نايف بن حثلين ، المصدر السابق ، ص١٣٣ .
- ٦٢- هاله ابو بكر سعودي ، السياسة الامريكية تجاه الصرع العربي (الاسرائيلي) ١٩٦٧-١٩٧٣ ، ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٣ ، ص١١٦ .
- ٦٣- مروان البحيري ، المصدر السابق ، ص٤٩ .
- ٦٤- انتوني سامبسون ، المصدر السابق ، ص٢٧٠ .
- ٦٥- وليد حمدي الاعظمي ، المصدر السابق ، ص٢٨١ .
- ٦٦- محمد الرميحي ، المصدر السابق ، ص٥٥ .
- ٦٧- زهدي الفاتح ، المصدر السابق ، ص١١٨ .
- ٦٨- هاله ابو بكر سعودي ، المصدر السابق ، ص١٣٨ .
- ٦٩- محمد فوزي ، حرب اكتوبر عام ١٩٧٣ دراسة ودروس ، ط١ ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص١٨٩ .
- ٧٠- حمدي فؤاد ، المصدر السابق ، ص١٠٠ .
- ٧١- محمد عدنان ، المصدر السابق ، ص١١٠ .
- ٧٢- قدرى قلعي ، فيصل ومعركة الكرامة العربية ، دار الكاتب العربي ، د.م ، ١٩٧٤ ، ص٥٥ .

المصادر والمراجع :

أولاً: المذكرات الشخصية .

- ١- هنري كيسنجر ، مذكرات هنري كيسنجر ، ترجمة عاطف احمد عمران ، ج٢ ، ط٣ ، الاهلية للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٤ .

ثانياً . الرسائل والاطاريح .

- ١- سالم محمود بديوي ، المملكة العربية السعودية ودورها في الأمن القومي العربي ، دراسة في الجغرافية السياسية ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، مايس ، ١٩٨٩ .
- ٢- كمال ياسين جاسم ، السياسة الامريكية تجاه الخليج العربي بين ادارتي نيكسون وعهد ريغان ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ايلول ، ١٩٨٧ .
- ٣- محمد بن موسى بن الحمودي ، الدبلوماسية والمراسلات السعودية ومقارنتها ببعض الدول العربية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الشريعة والدراسات الاسلامية ، جامعة ام القرى ، مكة المكرمة ، ١٩٩٦ .

ثالثاً: الكتب العربية والمعربة .

- ١- ابراهيم محمد ابراهيم شداد ، تطور العلاقات بين شركات النفط ودول الخليج العربية منذ عقود الامتياز الاول حتى عام ١٩٧٣ ، قطر ، ١٩٨٥ .
- ٢- ادميرال روبرت هانكس ، النفط والأمن الجديدة ، مركز الدراسات العربية ، بيروت ، ١٩٨٢ .
- ٣- انتوني سامبسون ، الشقيقات السبع شركات البترول الكبرى والعالم الذي صنعته ، ترجمة سامي هاشم ، بيروت .

- ٤- اسماعيل صبري مقلد ، امن الخليج العربي وتحديات الصراع الدولي ، دراسة للسياسات الدولية في الخليج العربي منذ السبعينات ، ط١ ، الكويت ، ١٩٨٤ .
- ٥- بنسون لي جريسون ، العلاقات السعودية الامريكية في البدء كان النفط ، ترجمة : سعد هجرس ، القاهرة ، ١٩٩١ .
- ٦- حمدي فؤاد ، العلاقات الدبلوماسية بين مصر و (إسرائيل) ، دار القضاء ، بيروت ، د.ت .
- ٧- حسين الطنطاوي ، الفئصل الانسان والاستراتيجية ، دار وهدان للطباعة والنشر ، دمشق ، ١٩٧٥ .
- ٨- دانا علي صالح البرزنجي ، السياسة الخارجية الامريكية حيال المملكة العربية السعودية بعد احداث ١١ سبتمبر ، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية ، السليمانية ، ٢٠٠٩ .
- ٩- زهدي الفاتح ، الفئصلية منهاج حضارة ومدرسة بناء حوار مع فيصل بن عبد العزيز ، ط١ ، بيروت ، ١٩٧٢ .
- ١٠- سالم محمود بديوي ، المملكة العربية السعودية ودورها في الأمن القومي العربي ، دراسة في الجغرافية السياسية ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، مايس ، ١٩٨٩ .
- ١١- ظافر محمد العجمي ، امن الخليج العربي تطوره واشكالياته من منظور العلاقات الاقليمية الدولية ، ط٢ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠١١ .
- ١٢- عبد العزيز الصويغ ، النفط والسياسة العربية ، مركز الخليج للتوثيق والإعلام ، الرياض ، ١٩٨١ ، ص ١١٤ .
- ١٣- عيد مسعود الجهني ، الملك البطل فيصل بن العزيز ملك المملكة العربية السعودية ، مؤسسة الأنوار للنشر ، د.م ، د.ت .
- ١٤- فهد خالد السديري ، المملكة العربية السعودية عند مفترق الطرق ، ط١ ، دار الكاتب العربي ، بيروت ، ١٩٧٠ .
- ١٥- قدرى قلجعي ، فيصل ومعركة الكرامة العربية ، دار الكاتب العربي ، د.م ، ١٩٧٤ .
- ١٦- محمد عدنان ، السعودية وهموم العرب خلال نصف قرن ١٩٢٣-١٩٧٨ ، المكتب العالمي للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٧٨ .
- ١٧- محمد فوزي ، حرب اكتوبر عام ١٩٧٣ دراسة ودروس ، ط١ ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، ١٩٨٨ .
- ١٩- محمد حسين هيكل ، اكتوبر ١٩٧٣ السلاح والسياسة ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٣ .
- ٢٠- محمد محمود ، الولايات المتحدة الأمريكية والخليج العربي ، دراسة تاريخية سياسية ١٩٧١-١٩٩٠ ، مطبعة المدني ، القاهرة ، ٢٠٠٥ .
- ٢١- محمود حسن واحمد تاج السرحران ، السياسة الخارجية في عهد الملك فيصل بن عبد العزيز ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ٢٠٠٨ .
- ٢٢- مروان البحيري ، النفط العربي والتهديدات الامريكية بالتدخل ١٩٧٣-١٩٧٩ ، مؤسسة الابحاث الفلسطينية ، ط١ ، بيروت ، ١٩٨٠ .
- ٢٣- هيلين كاربر دانكوكس ، السياسة السوفيتية في الشرق الاوسط ، ١٩٥٥-١٩٧٥ ، ترجمة عبد الله اسكندر ، ط٢ ، دار الكلمة للنشر ، بيروت ، ١٩٨١ .
- ٢٤- هاله ابو بكر سعودي ، السياسة الامريكية تجاه الصرع العربي (الاسرائيلي) ١٩٦٧-١٩٧٣ ، ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٣ .
- ٢٥- هيثم غالب الناهي ، السياسة النووية الدولية واثرها على منطقة الشرق الأوسط ، دراسة تحليلية شاملة لواقع السياسة الدولية النووية خلال اكثر من نصف قرن ، دار العلوم الأكاديمية ، د.م ، ٢٠٠٥ .
- ٢٦- وليد حمدي الأعظمي ، العلاقات السعودية الامريكية وامن الخليج في وثائق غير منشورة ١٩٦٥-١٩٩١ ، دار الحكمة ، ١٩٩٢ .
- ٢٧- وداد خضير الشتيوي ، الملك فيصل بن عبد العزيز ال سعود سيرته وحياته الاولى - ظهوره على الساحة الدولية واستشهاده دوره في قضيتي اليمن وفلسطين ١٩٦٤-١٩٧٥ ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ٢٠١٧ .
- رابعاً : البحوث والدراسات.**
- ١- إسماعيل صبري مقلد ، الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة ، السياسة الدولية ، العدد ٣٥ ، السنة العاشرة ، يناير ، ١٩٧٤ .
- ٢- بطرس غالي ، الاستراتيجية الدولية وسلاح البترول ، مجلة (السياسة الدولية) ، العدد (٤١) ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، ١٩٧٥ .

مجلة الفارابي للعلوم الانسانية المجلد (٩) العدد (٣) آذار لعام ٢٠٢٦

- ٤- خليل علي مراد ، سياسة الولايات المتحدة في الخليج العربي والمحيط الهندي ١٩٦٨-١٩٨٠، مجلة الخليج العربي ، جامعة البيرة ، العدد١، المجلد ١٧، ١٩٧٥ .
- ٥- خليل علي مراد ، سياسة الولايات المتحدة في الخليج العربي والمحيط الهندي ١٩٦٨-١٩٨٠، مجلة الخليج العربي ، جامعة الصبرة ، العدد١، المجلد ١٧، ١٩٧٥ .
- ٣- سخين عصام ، الكيان الصهيوني الفلسطيني ، ١٩٦٤-١٩٧٤ ، مجلة شؤون فلسطينية ، العدد ٤١-٤٢ ، مركز الأبحاث ، بيروت ، ١٩٧٥ .
- ٤- مصطفى محمد علي ، الملك فيصل رجل عام ١٩٧٤ ، مجلة الدارة ، العدد الثالث ، السنة الأولى ، سبتمبر ١٩٧٥ .
- ٥- محمد كمال جمعة ، عرض ونقد لكتاب فيصل في قمة التاريخ ، مجلة الدارة ، العدد الثالث ، السنة الرابعة ، سبتمبر ، ١٩٧٨ .
- ٨- نهى تادروس ، السياسة الامريكية بين التدخل العسكري والهيمنة الاقتصادية ، مجلة شؤون فلسطينية ، العدد ٩٣/٩ ، تموز ، آب ، ١٩٧٩ .
- خامساً : الصحف والمجلات .**
- ١- مجلة الدارة ، العدد الثالث ، السنة الأولى ، سبتمبر ١٩٧٥ .
- سادساً: الموسوعات .**
- ١- عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية ، ج ١ ، ط ٢ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٨٦ .